

19 January 2010

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة وثلاث وستين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف يوم الثلاثاء ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد محمد عبد الحنّان (بنغلاديش)



الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة المائة وثلاث وستين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح.

إننا في بداية دورة هذا العام لمؤتمر نزع السلاح، نواجه من جديد بما يذكرنا بالعالم الهش الذي نعيش فيه، وإنني، بالنيابة عن المؤتمر، أتقدم بخالص العزاء إلى وأصدقاء جميع من قضوا في فاجعة الزلزال الذي ضرب هايتي الأسبوع الماضي. كما أعرب عن مواساتي لأسر وزملاء العديد من موظفي الأمم المتحدة الذين فقدوا أزواجهم.

دعونا نلتزم الصمت دقيقة واحدة حداداً على أرواح الضحايا.

الترام الأعضاء الصمت دقيقة واحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نبدأ أنشطتنا لهذا اليوم، أود أن ألقى تحية وداع متأخرة على الزملاء الذين تركوا المؤتمر منذ أن رفعنا جلسات المؤتمر في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، وأعني بهم السفراء ميلار (أستراليا)، وميندوا كيزيا - أمبي (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، ويمير (إثيوبيا)، وبوجا (إندونيسيا)، وأوكيلغ (آيرلندا)، وغوميس أوليفر (المكسيك)، وبولدباتار (منغوليا)، ومنتشالي (جنوب أفريقيا)، وشترولي (سويسرا). وباسم مؤتمر نزع السلاح، أود أن أعرب لأعضاء الوفود عن تقديرنا الكبير لمساهماتهم القيمة العديدة في أعمال المؤتمر خلال مدة ولايتهم، وعن تمنياتنا الصادقة لهم بالنجاح والتوفيق في مهامهم الجديدة.

واسمحوا لي أيضاً أن أرحب بحرارة بزملائنا الجدد الذين تقلدوا مسؤولياتهم ممثلين لحكوماتهم في المؤتمر، وهم السفير بيركايا (إندونيسيا)، والسفير كور (آيرلندا)، والسفير هرنانديس باسافي (المكسيك)، والسفير أورجيل (منغوليا)، والسفير روسوشا (سلوفاكيا)، والسفير خيل كاتالينا (إسبانيا) والسفيرة سينيويراتي (سري لانكا)، والسفير لاوبر (سويسرا). وأود أن أنتهز هذه الفرصة لتؤكد لهم تعاوننا التام معهم ودعمنا الكامل لهم في مهامهم الجديدة.

وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الاستهلاكية.

بدايةً، أود أن أعرب، باسم حكومة بنغلاديش وبالأصالة عن نفسي، عن خالص العزاء لما حل بهائتي من فقد مفجع في الأرواح وتدمير للممتلكات من جراء الزلزال المروع. وإن قلوبنا مع ملايين الناجين الذين فقد العديد منهم أحبائهم، وإننا لنصلي من أجلهم جميعاً. ويحزننا أيضاً وفاة موظفي الأمم المتحدة الذين ضحوا بأرواحهم وهم يخدمون قضية السلام والتنمية. وبصفتنا بلداً ساهم بقوات وبأفراد شرطة في عملية الأمم المتحدة لبناء السلام في هايتي، نشعر بألم فقدان أبناء وطننا. ونعرب عن تضامننا معهم ومع شعب هايتي في هذه الأوقات العصيبة.

ويشرف بنغلاديش أن تتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ولئن كان المؤتمر من الهيئات التي حققت نتائج هامة في الماضي، فإنه لم يباشر أية مفاوضات ذات شأن خلال فترة الاثني عشر شهراً الماضية. وقد ظلت إمكاناته دونما استغلال، لكننا نؤمن بأن هذه الإمكانيات موجودة بالفعل. وعلى الرغم من التعليقات تذهب إلى عكس ذلك، يبقى المؤتمر المحفل المتعدد الأطراف الوحيد لمفاوضات نزع السلاح الذي يضم في عضويته جميع البلدان النووية. وإن بنغلاديش لحريصة على رؤية المؤتمر يستأنف عمله. ونحن واثقون تمام الثقة من أنه يمكن للأعضاء، إن وجدت الإرادة السياسية المطلوبة وما يكفي من المرونة وروح التوافق، أن يتوصلوا إلى توافق آراء من أجل بدء العمل الموضوعي في المؤتمر. وسأبدل، بصفتي رئيساً للمؤتمر، كل ما في وسعي لتيسير توافق الآراء هذا في أقرب فرصة ممكنة.

إن حرصنا على أن يحرز المؤتمر تقدماً في أعماله إنما يعكس الأهمية التي توليها حكومة بنغلاديش لترزع السلاح العام الكامل. ونحن مقتنعون بأن التسليح ليس جزءاً من الحل الذي نسعى إليه من أجل تحقيق عالم آمن وسلمي. ولذلك ندعم مبدئياً بقوة مبادرات نزع السلاح وعدم الانتشار الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وإني لأدرك، ونحن نبدأ دورة هذه السنة، التوقعات والمخاوف ودواعي القلق التي تحيط بمؤتمر نزع السلاح. ففي السنة الماضية، حقق المؤتمر انفراجاً عندما توصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل خلال رئاسة الجزائر. وقد ولد هذا الاتفاق زخماً إيجابياً وأحیی الكثير من الأمل في أن يستأنف المؤتمر قريباً عمله الموضوعي. ولم يكن هذا ممكناً، كما تدركون، عام ٢٠٠٩، بالرغم من الجهود الصادقة للرئاسات المتعاقبة.

إننا نبدأ الآن سنة جديدة ودورة جديدة، لكن هدفنا لهذه السنة يظل، في الأساس، هو نفسه، دونما تغيير. وينبغي للمؤتمر أن يبدأ عمله الموضوعي في أقرب فرصة. ويتمثل عملي كأول رئيس لدورة عام ٢٠١٠ في ضمان انطلاقة سلسلة ورصينة؛ انطلاقة جيدة يكون من شأنها أن تيسر التوصل إلى توافق عما قريب في الآراء. وستعامل، ونحن نقوم بذلك، مع الأعضاء بحسن نية وبطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع.

وعندما بدأنا أعمالنا التحضيرية، كان هدفنا الأول هو تحصيل فهم واضح لمواقف الوفود. واستجابة للطلب الذي قدمه عام ٢٠٠٩ رئيساً المؤتمر الحالي والمقبل وكررت الجمعية العامة تأكيده، عقدتُ وسفير النمسا كريستيان ستروغال مشاورات مختلفة الأشكال مع الوفود خلال فترة ما بين الدورات. وهنا أود أن أعرب عن تقديري الصادق له ولفريقه على دعمهم ونصحهم. وأعتقد أن تنظيم مشاورات غير رسمية برئاسة السفير ستروغال في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ كان ذا أهمية خاصة في تحصيل فهم واضح لمواقف الوفود. وبصفتي الرئيس المقبل، تواصلت مع أوسع مجموعة ممكنة من الوفود للاستماع إلى آرائها لقد حاولنا أن نفهم تماماً أوجه القلق التي قد تكون لا تزال تساور الوفود. ومع استمرار اجتماعنا بالوفود، تثرى آراءنا اقتراحاتهم وملاحظاتهم. وبقيني أن هذا سيساعد في تقديم توصية

مستندة إلى المؤتمر في الوقت المناسب. واعتزم أن أقدم تقريرى الأول عن ذلك في مطلع الأسبوع المقبل.

ونعكف نحن، الرؤساء الستة لدورة عام ٢٠١٠، على إجراء مشاورات عن كتيب فيما بيننا. وما فتئت أناقش معهم جميع القضايا ذات الصلة وأستطلع مواقفهم. وأجدي ملزماً بالاعتراف بحس التضامن والتعاون السائد فيما بيننا. فنحن جميعاً ملتزمون بالإنجاز وهذا هو موطن قوتنا.

وهنا أحتتم ملاحظاتي الاستهلاكية وأتناول المسائل المتبقية التي علينا تناولها اليوم.

وكما تعلمون، كان الأمين العام للأمم المتحدة يعتمز إلقاء خطاب بصفة شخصية أمام المؤتمر في ٢٧ كانون الثاني/يناير، لكنه أبلغنا، في ضوء الحالة في هايتي، أنه سيبقى في نيويورك للإشراف على تنسيق المساعدات الإنسانية. وبعث الأمين العام بدلاً من ذلك رسالة بالفيديو سنشاهدها الآن.

السيد بان كي - مون (الأمين العام للأمم المتحدة) *(تكلم بالإنكليزية)*: يسرني أن أرحب بأعضاء مؤتمر نزع السلاح وهو يبدأ دورته لعام ٢٠١٠. لقد كنت أعتزم الحضور بينكم شخصياً، لكن مأساة هايتي جعلت ذلك عسيراً. وشكراً على تفهمكم.

وأعتقد أن سنة ٢٠١٠ يمكن أن تكون سنة تاريخية لإحراز تقدم في نزع السلاح وعدم الانتشار. ولا يستند أمني إلى مجرد التمني، وإنما إلى الفرص الحقيقية للقيام بعمل ملموس. لقد رأينا دعماً حاسماً من قادة دول رئيسية حائزة للأسلحة النووية، والتزاماً متجدداً من مجلس الأمن، ومبادرات متواصلة من المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وأحث المؤتمر على أن يدرك أهمية هذه اللحظة ويثبت للعالم أن وجود المؤتمر لا تزال له أهميته، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز سيادة القانون في مجال نزع السلاح.

لقد كسرتم الجمود السنة الماضية بتبنيكم برنامج عمل. وأحثكم هذه السنة على طرح الخلافات جانباً والتركيز على المصلحة العالمية - وبخاصة على الحاجة الملحة إلى قواعد قانونية ملزمة وعلى الدور المحوري لمؤتمر نزع السلاح في بنائها. وآمل أن تتفقوا على برنامج عمل في أسرع وقت ممكن خلال هذه الدورة الأولى. فذلك من شأنه أن يرسل إشارة إيجابية وأن يساعد في بناء الزخم في مرحلة ما قبل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وما بعده.

وبالنسبة إليّ، سيظل نزع السلاح وعدم الانتشار مسألة ذات أولوية. وسأواصل حشد الدعم لخطة عملي وسأبذل كل ما في وسعي للدفع قدماً بجهودنا الرامية إلى تحقيق عالم خال من أسلحة الدمار الشامل.

وأرجو أن تتقبلوا أفضل تمنياتي بنجاح عملكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن أصدق عبارات شكري للأمين العام للأمم المتحدة على رسالته بالفيديو. وأعطي الكلمة الآن لأمين عام مؤتمر نزع السلاح لإبداء ملاحظاته.

السيد أوردزونيكيدزه (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أواصل على منوال ما قاله الأمين العام، بصفتي ممثله الشخصي في المؤتمر، وليس بصفتي أميناً عاماً للمؤتمر.

ويسرني أن أحاطب مؤتمر نزع السلاح في بداية عام ٢٠١٠. ويؤسفني أن أبلغكم أنه يتعذر على الأمين العام، كما سمعتم في الرسالة، أن يكون معنا في هذه الدورة، إذ أنه يقوم شخصياً بتنسيق جهود الإغاثة في أعقاب مأساة هايتي. واسمحوا لي، بصفتي الأمين العام للمؤتمر والممثل الشخصي، أن أدلي بكلمات قليلة ونحن نبدأ دورتنا الجديدة في هذه المرحلة الحرجة.

لقد عرفت السنة الماضية زحماً متنامياً لترع السلاح المتعدد الأطراف، مع الاختتام الناجح لعمل اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والأهم من ذلك مع اعتماد مؤتمر نزع السلاح لبرنامج عمل أرسى الأساس للعمل الموضوعي. ومع اعتماد مجلس الأمن للقرار ١٨٨٧ في مؤتمر القمة التاريخي المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، فقد أعلن دعمه الذي لا لبس فيه وغير المسبوق للرؤية القائلة بعالم خال من الأسلحة النووية. ومما له أهميته في هذا المقام أن مجلس الأمن دعا مؤتمر نزع السلاح إلى التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. ورحب مجلس الأمن باعتماد المؤتمر لبرنامج عمل عام ٢٠٠٩، وطلب من جميع الدول الأعضاء التعاون في توجيه المؤتمر إلى أن يشرع في أقرب وقت ممكن في العمل الموضوعي، أي المفاوضات.

ومن جهتها، اعتمدت الجمعية العامة، بتوافق الآراء، قراراً بشأن مؤتمر نزع السلاح طلبت فيه من جميع الدول الأعضاء في المؤتمر التعاون مع رؤسائه لكي يشرع في أقرب وقت في العمل الموضوعي لدورته لعام ٢٠١٠. كما اعتمدت الجمعية العامة، بتوافق الآراء، قراراً بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لأول مرة خلال خمس سنوات. ولذلك أهيب بكم الإصغاء إلى نداءات الجمعية العامة ومجلس الأمن، وذلك يعني المجتمع الدولي. وتذكروا المسؤولية الملقاة على عاتقكم بتحقيق الولاية التي عهد إليكم بها مجلس الأمن والجمعية العامة والمجتمع الدولي برمته.

وقد ساعدت في استمرار هذا الزخم ودعمه مساع هامة بذلت خارج مؤتمر نزع السلاح، إلى جانب الجهود الثنائية التي تبذلها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي من أجل الاتفاق على معاهدة لتقليص حجم ترسانتيهما النووية فضلاً عن مبادرات هامة لحكومات أخرى وللمجتمع المدني. ويبقى نزع السلاح النووي والانتشار النووي في مقدمة أولويات الأمين العام. فقبل أقل من أسبوعين، التقى بالرؤساء التنفيذيين للمنظمات المعنية بتزع

السلاح ومستشاريه لشؤون نزع السلاح - الذي كان بالمناسبة أول لقاء من نوعه - كجزء من جهوده المتضافرة للترويج لجدول الأعمال الحاسم هذا عن طريق شراكة وتفاعل مبتكرين.

وكما تعلمون، اقترح الأمين العام خطة عمل من خمس نقاط لإزالة الأسلحة النووية، وهو ما يؤكد دعمه للانطلاق الفوري للمفاوضات هنا في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وهو يتطلع إلى الدفع بهذا المسعى قدماً طوال عام ٢٠١٠.

وما فتئت الآمال المعلقة باستئناف مؤتمر نزع السلاح لعمله الموضوعي تزداد مع ازدياد الزخم. وأعتقد أنه ينبغي للمؤتمر، تحت قيادة رؤساء عام ٢٠١٠ وبدعم من جهودكم، أن يتفق في أقرب وقت ممكن على برنامج عمل لاستئناف عمله الموضوعي. وهذا هو وقت تحقيق التوقعات والآمال التي يعقدها المجتمع الدولي على هذه الهيئة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أوردزونيكيدزه.

وأعترزم الآن تعليق الجلسات العامة ودعوة المؤتمر إلى النظر، في جلسات غير رسمية ستلي مباشرة، في الطلبات الواردة من الدول غير الأعضاء في المؤتمر من أجل المشاركة في أعمالنا خلال هذه الدورة، كما وردت في الوثيقة CD/WP.555، وكذا مشروع جدول أعمال دورة عام ٢٠١٠، كما ورد في الوثيقة CD/WP.556. ويفترض أن تكون الوثيقتان أمامكم. وبعدها، سنستأنف الجلسة العامة لإضفاء الطابع الرسمي على الاتفاقات التي نتوصل إليها في الجلسة العامة غير الرسمية. وأود أن أذكركم أن الجلسة غير الرسمية مفتوحة أمام الدول الأعضاء في المؤتمر دون سواها.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥ واستؤنفت الساعة ١١/٠٠

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن استئناف الجلسة العامة المائة وثلاث وستين

بعد الألف.

وأود الآن أن أطلب من المؤتمر البت في طلبات المشاركة في أعمال المؤتمر الواردة من الدول غير الأعضاء فيه. وترد هذه الطلبات في الوثيقة CD/WP.555، وهي من الدول التالية: أذربيجان، وإستونيا، وأوروغواي، والبحرين، والبرتغال، والبوسنة والهرسك، وتايلند، والجبل الأسود، والجماهيرية العربية الليبية، والجمهورية التشيكية، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وسلوفينيا، وصربيا، وعمان، وغواتيمالا، وغينيا، والفلبين، وقبرص، وقطر، والكرسي الرسولي، وكرواتيا، وكوستاريكا، والكويت، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليتوانيا، واليونان.

فهل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر دعوة هذه الدول إلى المشاركة في أعماله وفقاً

لنظامه الداخلي؟

لقد تقرر ذلك.

ولنأخذ استراحة قصيرة دون رفع الجلسة ليتاح للمراقبين شغل المقاعد المخصصة لهم. وإننا لنرحب بهم.

وفي الجلسة العامة غير الرسمية التي اختتمناها للتو، تبادلنا وجهات النظر بشأن جدول أعمال المؤتمر خلال دورة عام ٢٠١٠. وكان ثمة طلب محدد خلال المشاورة غير الرسمية التي انتهينا منها للتو من ممثل باكستان بتناول الكلمة أمام الجلسة العامة قبل اعتماد مشروع جدول الأعمال. وفي ضوء ذلك، أعطي الكلمة للسفير زمير أكرم ليقدم مساهمته.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، تجمع بين باكستان وبنغلاديش علاقات وثيقة وأخوية. وتعتبر هذه العلاقات عن صداقتنا القوية. ولذلك، يسرنا كثيراً أن نراكم تتولون رئاسة الجلسة العامة الافتتاحية لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٠. وإنني على يقين من أنكم، بما تتمتعون به من اقتدار مهني ومهارات دبلوماسية، ستساعدون على توجيه أعمال المؤتمر بطريقة سلسة ومنتجة. وإن اتصالاتكم بأعضاء المؤتمر ومشاوراتكم واسعة النطاق إعداداً لفترة رئاستكم للمؤتمر لأربعة أسابيع لتستحق الثناء فعلاً. وسيكون عملكم دليلاً يسترشد به الرؤساء المقبلون. وإننا لنتق ثقة تامة في قيادتكم ونؤكد لكم تعاوننا معكم في اضطلاعكم بواجبات الرئاسة.

وأود أن انتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للعمل الدؤوب والجهود المتفانية للرئيس المنتهية ولايته، سفير النمسا كريستيان ستروغال، وزملائه.

وسأقتصر في بياني اليوم على جدول الأعمال وبعض المسائل التنظيمية الأخرى. وسيتم الإدلاء ببيان شامل بشأن القضايا الموضوعية في الأسابيع المقبلة.

سيادة الرئيس، تقع عليكم بصفتم أول رئيس لدورة عام ٢٠١٠ إحدى أهم المسؤوليات التي تتمثل في وضع أسس عملنا خلال سنة كاملة. وعملاً بالنظام الداخلي للمؤتمر، فإن أولى المهام الرئيسية المطروحة أمامنا هي الموافقة على جدول أعمال المؤتمر لدورة عام ٢٠١٠. وسيكون جدول الأعمال هو الدليل الذي يسترشد به المؤتمر طوال الدورة.

ولا ينبغي التعامل مع الموافقة على جدول الأعمال فقط كشكلية من الشكليات. بل ينبغي لنا بصفتنا أعضاء في مؤتمر نزع السلاح التفكير في أهميته. وينبغي أن نناقش بطريقة مفتوحة وشفافة ما ندرج في جدول أعمالنا لهذه السنة. ولا ينبغي أن نتسرع إلى قرار بشأن اعتماد جدول الأعمال. بل سيساعدنا تبادل صريح وكامل لوجهات النظر بشأن جدول الأعمال على وضع برنامج عمل وتفادي أي تشوش خلال السنة وعند اعتماد التقرير السنوي للمؤتمر.

وقد دعا القرار ٤٢/٦٤، الذي اتخذته الجمعية العامة العام الماضي، والمقدم من باكستان، إلى النظر على وجه الاستعجال في القضايا المتصلة بتحديد الأسلحة التقليدية على

الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وطلب القرار من مؤتمر نزع السلاح أن ينظر في صياغة مبادئ يمكن أن تصبح إطاراً لاتفاقيات إقليمية بشأن تحديد الأسلحة التقليدية. ونحث المؤتمر على الاستجابة لهذا الطلب وإدراج هذه القضية في جدول الأعمال وفي التقرير الذي يقدم إلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر عن العمل المنجز خلال دورة عام ٢٠١٠.

وهناك أيضاً قضية هامة أخرى هي قضية القذائف. وفي الوقت الحاضر، ليس هناك نظام عالمي بشأن القذائف. وسيبقى الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة غير مكتمل دون وجود لمثل هذا النظام. فالاجتماع الدولي يشهد منافسة متنامية في تكنولوجيا القذائف. وعلى مؤتمر نزع السلاح معالجة هذه القضية. ولذلك نقترح إدراج قضية "القذائف من جميع جوانبها" في جدول أعمال المؤتمر.

وفي رأينا، تعتبر قضيتنا تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيد الإقليمية والقذائف من المشاكل الضاغطة الآن على المجتمع الدولي. ولذلك نرى أن على مؤتمر نزع السلاح ألا يستمر في تجاهل الآثار السلبية لنظم الأسلحة هذه على الأمن والاستقرار الدوليين. وندعو أعضاء المؤتمر إلى النظر في هذه المقترحات والإعراب عن وجهات نظرهم في الجلسة العامة. ومن شأن هذا أن يمكننا من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن جدول أعمال المؤتمر لدورة عام ٢٠١٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم السفير أكرم على عباراتكم الرقيقة. لقد سمعتم جميعاً لتوكم اقتراح وفد باكستان إدراج بندين إضافيين في مشروع جدول الأعمال. هل هناك ردود فعل على هذا المقترح؟

السيد غرينيوس (كندا) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، لقد كنت أعترم تناول الكلمة لاحقاً وسأفعل، لكن كرد فعل شخصي سريع على مقترح باكستان إضافة بند آخر إلى جدول الأعمال، من المؤكد أن وفد بلادي سينظر فيه بعناية كبيرة وسنبلغكم بطريقة رسمية. وتراودني شكوك بأن هذا المقترح سيكون موضوع مداولات هامة بشكل غير رسمي، في الممرات، قبل أن نصل إلى نتيجة.

ومن المؤكد أن كندا لم تكن على استعداد لإقرار جدول الأعمال الحالي كما هو إلا لأن هناك، حسب اعتقادي، تحديات أخرى أكبر تواجه مؤتمر نزع السلاح هذه السنة، ولأن هناك حاجة إلى المضي قدماً في العمل الموضوعي، وكذا في المفاوضات كما هو مأمول. فما يحدث طبعاً عندما يفتح جدول الأعمال هو أن ذلك ينطوي على إمكانية وجود إضافات أخرى. وأود الإشارة إلى أن وفد بلادي، وإن كان سيوافق فعلاً على إقرار جدول الأعمال الآن، فإننا، وبصراحة، نعتقد أنه يتضمن حالياً بعض العناصر التي ليست لها أهمية خاصة في واقع تحديد الأسلحة هذه الأيام، ولذا فإن ما نقوم به الفعل قد يدفع بنا إلى موقف معقد أشبه بفتح صندوق باندورا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة.

السيد أوردزونيكيدزه (الأمين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لقد درج التقليد لسنوات عديدة على أن يتم إقرار جدول الأعمال في الجلسة الأولى للدورة، ولا يمكن في الواقع اعتبار جدول الأعمال وثيقة مثالية. فهو ربما يعكس مواقف مختلف البلدان التي تود أن تنتقي شيئاً من جدول الأعمال أو مناقشة شيء في إطار بنود جدول الأعمال. وفي كل الأحوال، سواء كان ذلك جيداً أو سيئاً، لدينا وثيقة وما يهم هو أن لدينا هذه الوثيقة. وإذا قرأتموها بعناية، سترون أن جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال فضفاضة جداً سواء كانت تتعلق بالمشاكل النووية أو بالمشاكل التقليدية، وسواء كانت تتعلق بالقذائف أو بأي موضوع آخر. وأود أن اقترح عليكم - والقرار قراركم طبعاً - أن تفكروا في إقرار جدول الأعمال الآن، وفي الوقت نفسه إعطاء إمكانية لسفير باكستان لإثارة القضيتين اللتين أشار إليهما في إطار بنود جدول الأعمال الحالي وإعطاء أي وفد آخر فرصة إثارة أية قضية أخرى في إطار بنود جدول الأعمال الحالي كذلك، لأننا إن لم نقر جدول الأعمال في البداية تماماً فإننا نقوم بذلك بخطوة إلى الوراء، حتى مقارنة بالسنوات السابقة. وسيكون أمراً معيماً للمؤتمر ألا يقر جدول أعماله في اليوم الأول، وخاصة بالنظر إلى ما ينتظر منا القيام به وما يتوقع مجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام منا، نحن المؤتمر، القيام به، وفي الواقع ما يتوقع المجتمع الدولي منا القيام به. وأود أن أناشدكم النظر إلى المسألة من هذه الزاوية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم السيد أوردزونيكيدزه. هل ثمة اقتراحات أخرى؟

السيد ماسيدو سوارس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، أنا بدوري أعترم تناول المواقف الموضوعية لبلدي في الدورات اللاحقة، لكنني أعتقد أن النقطة التي وُجّه انتباهنا إليها جديرة بالاهتمام. لكن أود أن أقول لكم بداية إن وفد بلادي ينظر بسرور وثقة كبيرين إلى توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

وأعتقد أن المتكلمين السابقين أثاروا نقطتين لهما أهمية خاصة. إحدهما أثارها الأمين العام للمؤتمر للتو، وأنا أشكره على تناول الكلمة وتذكيرنا بما يعنيه جدول الأعمال وإقراره بالنسبة لأعمال المؤتمر. وعلاوة على ذلك، نحن نعرف الآمال التي تعلقها أعلى هيئتين في الأمم المتحدة بموجب الميثاق - وهما الجمعية العامة ومجلس الأمن - على عمل المؤتمر.

وفي هذا الصدد، ينبغي لي التأكيد بأن البلد الذي أمثله ملتزم باستمرار عمل مؤتمر نزع السلاح، بهدف نهائي هو نزع السلاح النووي ونزع السلاح العام عن طريق المفاوضات. وفي هذا الصدد، أعتقد أنه علينا تذكير أنفسنا بأننا نعمل في هذا السياق الأوسع، ولسنا معزولين في هيئة محددة. وهذا هو شعور وفد بلدي، على الأقل.

والنقطة الثانية هي أن جدول الأعمال ليس مجرد شكلية من الشكليات، وإنما وثيقة رسمية. وما يهم هو اعتماد برنامج العمل، والأهم منهما هو البدء الفعلي للمفاوضات داخل المؤتمر. ففي السنة الماضية مثلاً، تمكنا من اعتماد برنامج عمل في ظل جدول أعمال على نفس المتوال - أو ربما جدول الأعمال نفسه - المعروض علينا، ولذلك فإننا ندرك أن إقرار جدول الأعمال لا يحول دوننا واعتماد برنامج العمل. وفي هذه الحالة - وهنا أتفق مع الأمين العام - ربما لا يلزم تعديل مشروع جدول الأعمال هذا ويمكن أن ننظر في الإمكانيات في نطاق هذه الوثيقة.

ونقطتي الأخيرة هي توضيح للحالة. لا أدري ما إن كان ممثل باكستان يعتزم أن يقدم في شكل وثيقة رسمية مقترح تعديل ورقة العمل هذه، CD/WP.556. وفي كل الأحوال، سيكون على المؤتمر أن يجد وقتاً للتشاور ومناقشة المسألة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيادة السفير. هل ثمة وفد آخر يريد الكلمة؟ وأعطي الكلمة لسفير اليابان سودا.

السيد سودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، أود أن أعرب بخصوص هذه المسألة من مشروع جدول الأعمال تحديداً عن دعمنا القوي لآراء الأمين العام للمؤتمر. وأحسب أن الأمر بسيط جداً. فالوقت ليس وقت إضافة أية بنود أخرى إلى جدول الأعمال الذي سرنا عليه في السنوات الماضية. الوقت وقت مباشرة العمل الموضوعي بشأن البنود المدرجة في جدول الأعمال منذ سنوات. وينبغي أن نركز على كيفية الشروع في العمل الموضوعي بشأن مختلف البنود الهامة التي اتفقنا عليها في السنوات الماضية.

وأظن، كما قال من سبقني من المتكلمين، أنه لا توجد مشكلة في تناول القضايا التي تثير قلق بلدان بعينها، وبخاصة باكستان، ومناقشتها في إطار بنود جدول الأعمال الحالي. وأود أن أضم صوتي إلى صوت من سبقني من المتكلمين في دعم مشروع جدول الأعمال الحالي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم سيادة السفير. وأعطي الكلمة الآن للسفير أكرم ممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، لقد أنصت بعناية كبيرة للأمين العام للمؤتمر والزملاء المرموقين الذين تحدثوا قبلي. بدايةً، دعوني أقول إنه مع الاحترام الشديد الذي نكنه للأمين العام، تظل الحقيقة هي أن لكل دولة ذات سيادة ممثلة في هذا المؤتمر الحق في الإعراب عن آرائها فيما ينبغي أن يكون عليه جدول الأعمال وبرنامج عملنا. وتماشياً مع هذا الحق، قدم وفد بلاده اقتراحه. ونؤمن بصدق بأن مؤتمر نزع السلاح لا يتصرف ولا ينبغي أن يتصرف في فراغ. فينبغي أن يكون مستجيباً للحقائق والتطورات على الأرض حول العالم. ولا يمكننا أن نبقي جدول الأعمال متجمداً عند نقطة زمنية طوال

ما يأتي من الوقت. وهذا تحديداً سبب تقديمنا للاقتراح. وآمل صادقاً أن تدرجوا، بصفتكم الرئيس، اقتراحاتنا وتنشأوا مع أعضاء المؤتمر، سواء بصورة رسمية أو غير رسمية، بشأنها. وهذا القرار قراركم. وسأكون مسروراً أن أسمع عدداً أكبر من الآراء بشأن هذا المقترح من أعضاء آخرين بالمؤتمر، سواء في جلسات رسمية أو غير رسمية.

وليس في وضع إقامة عقبات، ولكن ليس في نيتنا أيضاً الاستمرار في تجاهل ما يجري حولنا وقرارات الأمم المتحدة. ولذلك، أدعوكم بكل احترام إلى التداول مع جميع الزملاء وجميع أعضاء المؤتمر بشأن هذين المقترحين واتخاذ قرار ملائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم سيادة السفير أكرم. أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، إننا نتطلع بطبيعة الحال إلى فرصة يستطيع فيها وفد بلادي الإدلاء ببيان في جلسة عامة رسمية للترحيب بكم وتمنتكم، لكن دعني أعرب عن مدى سرورنا لرؤية بنغلاديش، وهي بلد من جنوب آسيا تجمعنا به علاقة صداقة ممتازة جداً كما تدل على ذلك آخر زيارة لرئيس وزراءكم إلى بلدي، تترأس هذا المؤتمر. ونود أيضاً أن نشكركم على الجهود الدؤوبة جداً التي بذلتموها أثناء فترة ما بين الدورات، إلى جانب سفير النمسا المرموق، لبحث كيفية بدء الدورة السنوية لعام ٢٠١٠ بأحسن طريقة ممكنة. وإننا نتعهد لكم بدعمنا المستمر لتحقيق ذلك الهدف.

ولا نجد ما يمنع من الموافقة على مشروع جدول الأعمال كما هو وارد في الوثيقة CD/WP.556، للأسباب التالية: فمشروع جدول الأعمال هذا مستمد من الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح. وتعطي الهند، إلى جانب عدد كبير من البلدان الأخرى، أولوية قصوى للمبادئ والأهداف الواردة في الوثيقة الختامية لتلك الدورة الاستثنائية. وهذا جدول أعمال لا تزال أهميته وصلاحيته قائمة، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى أن أهداف معظم بنود جدول الأعمال لم تتحقق بعد، بما فيها ذات الأولوية القصوى في رأي الهند، ألا وهي نزع السلاح النووي. وندعم ثانياً مشروع جدول الأعمال لأنه لم يحل بيننا وبين الاضطلاع بأعمال في الماضي، ولا نعتقد أنه ينبغي أن يمثل في الظروف الراهنة عقبة أمام ما اعتبره المؤتمر بموافقة عموم أعضائه قضايا ذات أولوية للخطوات المقبلة التي علينا اتخاذها، بما في ذلك القرار وبرنامج العمل اللذين اعتمدا بتوافق الآراء في عام ٢٠٠٩. ولذلك فإن الهند على استعداد لقبول مشروع جدول الأعمال كما هو، إلى جانب البيان الرئاسي الذي اعتمد السنة الماضية، والذي يحمي مصالح جميع الوفود بصورة كافية.

وقد أُشير في جلسة عامة رسمية إلى قرار الجمعية العامة، ٤٢/٦٤، المعنون "تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي". ويدعو هذا القرار مؤتمر نزع السلاح إلى أن ينظر في صياغة مبادئ يمكن أن تصبح إطاراً لاتفاقيات إقليمية بشأن تحديد

الأسلحة التقليدية. وتؤمن الهند بأن مهمة مؤتمر نزع السلاح، باعتباره المنتدى الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، هي التفاوض بشأن وضع صكوك لنتزع السلاح تتسم بعالمية التطبيق. ولذلك صوتت الهند ضد هذا القرار.

ونذكر أيضاً بأن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة اعتمدت في عام ١٩٩٣ بتوافق الآراء مبادئ وتوصيات متعلقة بنزع السلاح على الصعيد الإقليمي. ولذلك، نرى بأنه لا داعي لأن يشغل مؤتمر نزع السلاح نفسه بصياغة مبادئ بشأن الموضوع ذاته في وقت ينبغي له أن يتناول فيه العديد من المسائل الأخرى ذات الأولوية المدرجة في جدول أعماله.

وتؤمن الهند بأن الشواغل الأمنية للدول كثيراً ما تتجاوز نطاق الأقاليم بتعريفه الضيق. ونتيجة لذلك، فإن الفكرة الواردة في القرار، وهي فكرة الحفاظ على التوازن بين القدرات الدفاعية في السياق الإقليمي أو دون الإقليمي، غير واقعية كما أنها غير مقبولة للهند.

ولذلك، ستعارض الهند النظر في هذا البند في مداولات مؤتمر نزع السلاح في أي شكل كانت، ونود أن يكون ذلك واضحاً بما أن هذه القضية أثرت في جلسة عامة رسمية. ونود أن يسجل اعتراضنا على هذا الوجه تحديداً.

وفيما يتعلق بالقضية الثانية التي أثرت، أي القذائف من جميع جوانبها، فإننا لا نعتبرها موضوعاً سهلاً يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يعالجه في السياق الحالي. لكن هناك جوانب ذات صلة بالقضية ربما أمكنت مناقشتها. وندع لعنايتكم المقتدرة البت فيما إذا كان يتعين المضي في هذه المناقشة في سياق رسمي أو في مشاورات غير رسمية. فمسألة القذائف من جميع جوانبها قضية لا توجد بشأنها مبادئ مقبولة عالمياً. وليس هناك نظام قانوني يحكم امتلاك القذائف أو استخدامها. ولكن هذه قضية هي من القضايا التي يمكن النظر فيها إذا كان هناك اتفاق بشأن كيفية معالجتها في مؤتمر نزع السلاح.

ودعوني أؤكد بوضوح أنه لا يوجد اتفاق في اللحظة الراهنة على هذا بين جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح. ونشير إلى أن القرارات ذات الصلة في الجمعية العامة كانت قرارات منقسمة صوتت عليها الوفود بالإيجاب والسلب كليهما. ولذلك نترك لكم النظر فيما إذا كنتم تودون المضي في هذا الجانب تحديداً، في سياق رسمي؛ وإذا كانت هناك رغبة في مناقشته في سياق غير رسمي، سيسعد الهند أن تقدم مساهماتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الهند. هل ثمة تعليق آخر؟ وإذا لم يكن هناك، كما يبدو من القاعة، ستحتاج الوفود، بسبب المقترح المقدم من باكستان، إلى وقت لمواصلة النظر في هذه القضية، ربما في إطار غير رسمي. ومن الواضح أيضاً أن عدداً من الوفود مستعد لإقرار مشروع جدول الأعمال بالصيغة التي قدم بها. ولكي نتقدم، دعوني أخطط

لمشاورة غير رسمية بشأن هذه المسألة وأبلغكم بتاريخها وتوقيتها. كما سأسشير مع الوفود المعنية لمعرفة الكيفية التي يمكننا بها معالجة هذه القضية بشكل يرضي جميع الوفود.

والآن أود أن أعود إلى قائمة المتكلمين لهذا اليوم. وأول متكلم على قائمتي هو ممثل كندا.

السيد غرينيوس (كندا) (تكلم بالفرنسية): سيادة الرئيس، اسمحوا لي بدايةً، بمناسبة الجلسة الأولى لمؤتمر نزع السلاح عام ٢٠١٠، أن أهنئكم على استلامكم مهامكم وأن أؤكد لكم الدعم الكامل لوفد كندا. كما تود كندا أن تشكر جميع الوفود في المؤتمر على دعم بلدانها أثناء عمل اللجنة الأولى، في نيويورك، بشأن قرار الجمعية العامة ٢٩/٦٤ المعنون "معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى".

ويسر بلدي أيما سرور اتخاذ الجمعية لذلك القرار دون تصويت في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ويتعلق ذلك القرار بشكل مباشر بالعمل الذي يتعين القيام به هنا هذه السنة. ففي الفقرة الأولى من منطوق القرار، تحت الجمعية العامة "مؤتمر نزع السلاح على أن يتفق في مطلع عام ٢٠١٠ على برنامج عمل يشمل البدء فوراً في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى".

واعتمد المؤتمر، في فصل الربيع الماضي وفي قاعة الاجتماعات ذاتها، برنامج العمل الوارد في الوثيقة CD/1864 الذي نص على جملة أمور منها إجراء هذه المفاوضات. ويدعو وفد كندا إلى أن يعتمد في أقرب وقت ممكن برنامج عمل لعام ٢٠١٠ مماثل لبرنامج عمل السنة الماضية أو يشبهه كثيراً.

ويسر كندا أيما سرور التطلع إلى العمل مع جميع الوفود لكي يتم "الشروع فوراً في إجراء مفاوضات" في مطلع عام ٢٠١٠، استجابة لما طلبته الجمعية العامة من جميعاً.

(السيد غرينيوس يواصل بيانه بالإنكليزية)

وبمعزل عن ذلك، أشير إلى أننا مستمرون في التمييز بين الجوانب الرسمية وغير الرسمية، حتى بالنسبة لهذا الاجتماع وأدرك بالطبع أنه كان علينا أن نخلي القاعة من منظماننا غير الحكومية والمراقبين عندما ندخل جلسة غير رسمية. ويؤمن وفد بلادي أن جميع جلسات المؤتمر، سواء كانت رسمية أو غير رسمية أو شبه رسمية - سمها ما شئت - ينبغي أن تكون مفتوحة أمام المنظمات غير الحكومية والمراقبين. ويجب أن تكون الجلسات المقيدة هي الجلسات التي تتفاوض فيها فعلاً بشأن مواد موضوعية. وينبغي بطبيعة الحال عقد تلك الجلسات التفاوضية كجلسات سرية. وصراحة، يحتاج مؤتمر نزع السلاح إلى جميع الدعم

الذي يمكنه الحصول عليه من المنظمات غير الحكومية والمراقبين المعنيين الذين يكونون معنا، وآمل في أن يتم هذا في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم سيادة السفير على بيانكم. ومتكلمنا الثاني هو سفير الأرجنتين ألبرتو دومون.

السيد دومون (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): سيادة الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة هذا المحفل وأتمنى لكم نجاحاً كبيراً في مساعيكم. ويمكنكم التعويل على التعاون التام لوفد بلدي في هذا الصدد. وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن أطيب أمنياتي لسائر السفراء الذين سيرأسون المؤتمر عام ٢٠١٠.

ولقد سنحت للأرجنتين فرصة تولي رئاسة هذا المحفل ورأت مدى أهمية تنسيق الرؤساء الستة لجهودهم. ولذلك نشجعكم على مواصلة هذا العمل الجماعي.

سيادة الرئيس، أود بدايةً أن أشكر الأمين العام على الرسالة التي بعث بها إلى أعضاء المؤتمر. واسمحوا لي بأن أكرر ما أعرب عنه بشأن الكارثة الطبيعية والمأساة الإنسانية التي تعيشها هايتي حالياً.

سيادة الرئيس، لقد كانت دورة عام ٢٠٠٩ ولا شك أهم دورات مؤتمر نزع السلاح في التاريخ الحديث. فقد أتاح لنا اعتماد برنامج عمل بعد ١١ سنة أن نجدد إيماننا بأهمية هذا المنتدى للمجتمع الدولي.

ولقد أتاح المناخ السياسي المتسم بالتجدد ومرونة مختلف الوفود والطريقة الملائمة التي اغتتم بها الرئيس السابق للمؤتمر الفرصة، أتاحت لنا تقديم إجابة على سنوات الانتظار العديدة لانطلاق المفاوضات.

وبعد ٢٩ أيار/مايو، عملت وزملائي الرؤساء الستة دون كلل من أجل تنفيذ القرار CD/1864. وبالرغم من الصعوبات الإجرائية، لا يزال ذلك القرار أفضل تعبير عن التفاهم المشترك فيما بين أعضاء المؤتمر والتوازن الدقيق الذي تم التوصل إليه في تلك النقطة.

ويود وفد بلادي اليوم، سيادة الرئيس، أن يركز حصراً على قضية برنامج عمل الدورة الحالية. إننا نجد أنفسنا اليوم في وضع يختلف اختلافاً هاماً عن الجلسات الافتتاحية للدورات السابقة. وبالفعل، لدينا الآن تاريخ يمكن أن نبني عليه مستقبلنا، تاريخ يحدثنا عن الإمكانيات التي لا تزال موجودة في هذا المنتدى لتحقيق نتائج ذات بال. ونظراً لكون القرار CD/1864 اعتمد بتوافق الآراء قبل أشهر قليلة فقط، نعتقد أنه ينبغي أن يكون نقطة البدء الطبيعية التي ينبغي العمل منها عام ٢٠١٠.

فلغته المتقنة الصياغة تتيح الشروع في المفاوضات فوراً بشأن موضوع مدرج في جدول الأعمال العادي للمؤتمر وفي الوقت نفسه تفادي شروط محددة لتحقيق نتائج في قضايا أخرى، وهو ما يتيح تقييم أي تقدم يحرز.

وتبقى الأرجنتين ملتزمة بتحقيق تحديد كامل للمفاوضات بشأن صكوك نزع السلاح النووي. وستواصل إظهار المرونة التي أبدتها في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بإطلاق المفاوضات بشأن بنود جدول الأعمال التي لا يزال هناك توافق آراء بشأنها. وستواصل العمل، كما فعلنا في الماضي، على تحديد العناصر التي يمكن أن تيسر تحقيق مصالح جميع الدول الأعضاء وتراعيها.

وختاماً، سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أشير إلى أن الجلسة الأولى لهذه السنة تأتينا، تماماً مثل ١١ سنة الماضية، ونحن فنهني أنفسنا على الجهود التي بذلت في الماضي، وتأسف على أنها لم تكن كافية لتحقيق نتائج ذات بال، وندعو إلى تجديد الالتزام السياسي إزاء هذا المحفل.

ولكن خلافاً للسنوات السابقة، شهد عام ٢٠٠٩ أكثر من مجرد "جهد". فلقد كان انعطافاً. ولهذا السبب، يجب علينا اليوم أكثر من أي وقت مضى أن نغتتم هذه الفرصة وننجز التزامنا بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية عن طريق جملة أمور منها وضع صكوك دولية جديدة.

وقد تمكنا السنة الماضية من إيجاد أرضية مشتركة نبني عليها هذا الحلم معاً، منفذين بذلك المؤتمر من فقدان أهميته. ونحن واثقون أن هذا سيبقى هدف جميع الدول الأعضاء عام ٢٠١٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم سيادة السفير على بيانكم. أعطي الكلمة الآن لسفير المكسيك، السيد غوميز كوماتشو.

السيد غوميز كوماتشو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يسرني أن أهنئكم على المنصب الهام الذي تسلمتموه وأن أعرب لكم عن الدعم الكامل لوفد بلدي من أجل إنجاز رئاستكم. فمهاراتكم الدبلوماسية المشهودة ستكون عوناً لا يقدر بثمن في تحديد عمل هذا المنتدى الهام.

وفي الوقت نفسه، يشكر وفد بلدي السفير كريستيان ستروهل على ما قام به من عمل رائع في بناء توافق الآراء عام ٢٠٠٩.

وإننا نبدأ هذه السنة العقد الرابع لمؤتمر نزع السلاح بإشارات مشجعة ينبغي أن نستغلها استغلالاً كاملاً. أولاً، في أيار/مايو ٢٠٠٩، تمكنا من الاتفاق على برنامج عمل لهذا المحفل، وثانياً كانت هناك مبادرات هامة في الأشهر الأخيرة ساعدت على وضع نزع السلاح، وبخاصة نزع السلاح النووي، في صدارة الأعمال الدولي.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، شاركت المكسيك على أرفع مستوى في مؤتمر قمة مجلس الأمن بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وقد فعلت ذلك عن اقتناع تام بأن

مجرد وجود الأسلحة النووية، وكذا بناء هذه الأسلحة وظهور دول تمتلكها، يمثل تهديداً دائماً للسلم والأمن الدوليين.

ولهذا السبب، كررت المكسيك تأكيد الأهمية الجوهرية للمضي قدماً نحو هدف نزع السلاح العام والكامل والإزالة السريعة للأسلحة النووية.

ومن الواضح أنه ما دامت هناك دول تمتلك أسلحة نووية، فستسعى دول أخرى، وحتى الجهات من غير الدول، إلى الحصول عليها. والضمانة الوحيدة المطلقة من استخدام الأسلحة النووية هي إزالتها إزالة كاملة.

وتشارك المكسيك مشاركة فاعلة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن النووي المقرر عقده في واشنطن في آذار/مارس ٢٠١٠. ونؤمن بأن هذه المبادرة الهامة ينبغي أن تدرج كجزء لا يتجزأ من عملية نزع السلاح.

ونأمل في أن تكون نتائج هذا الاجتماع مساهمة إيجابية في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

ويسر بلدي أن يعلم أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي قد استأنفاً المفاوضات لتقليص ترسانتيهما النووية. فوجود الأسلحة النووية يمثل خطراً محدقاً بالجميع على السواء.

وأية جهود لتقليصها أو إزالتها هي مسألة تمناها جميعاً، وفي صالحنا جميعاً. ويحدونا الأمل في أن تحقق تلك المفاوضات الثنائية نتائج ملموسة.

ونلاحظ باهتمام قرار الولايات المتحدة الأمريكية استئناف العملية التشريعية للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهذه إشارة إيجابية أيضاً تساهم في إيجاد بيئة مواتية يمكن فيها استمرار العمل من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وإن وفد بلادي، سيادة الرئيس، لعلى استعداد، من أجل انطلاق عملنا الموضوعي على وجه السرعة، للانكباب من جديد على العناصر الأساسية للقرارات CD/1864 و CD/1866 و CD/1867.

وتدعو المكسيك جميع أعضاء المؤتمر إلى تجديد إرادتهم السياسية في اعتماد برنامج عملنا والشروع في تنفيذه في أقرب وقت ممكن.

وتحث المكسيك هذا المؤتمر على دراسة القضايا قيد النظر حسبما تستحقه من أهمية. ولا ينبغي أن نقيم صلات لا لزوم لها فيما بينها أو الحكم المسبق عليها أو إيلاء واحدة منها أو بعضها أهمية أكثر من باقي جدول الأعمال.

وفيما يتعلق بقضية نزع السلاح النووي، تؤمن المكسيك بأن أي نظام أممي جماعي يرسخ السلم والأمن العالميين ويصونهما ويعززهما لا ينبغي أن يقوم على فلسفة توازن الردع.

كما لا ينبغي أن يقوم على عقائد الأمن الاستراتيجي التي تتضمن تطوير أسلحة نووية وبناءها.

ويمكننا أن نضع، عن طريق تبادل الآراء والمعلومات بشأن هذه القضية وتحديد تدابير نزع السلاح الممكنة، أساساً لعملية منهجية لوضع إطار مفاهيمي يقود إلى التفاوض في المستقبل بشأن اتفاقات متعلقة بهذه القضية. ويمكن أن تشمل تدابير نزع السلاح الممكنة توسيع المناطق الجغرافية الحالية من الأسلحة النووية وتنفيذ مبادئ اللارجعة والشفافية والتحقق.

وفيما يتعلق بموضوع حظر إنتاج المواد الانشطارية، فإن وفد بلادي على استعداد للعمل بطريقة بناءة ودون أفكار جامدة على التفاوض بشأن مختلف المواقف والصكوك الملزمة قانوناً التي تحكم الترسانات الحالية وتشمل نظم تحقق فعالة واستكشافها.

ويعد إدراج تدابير التحقق في أية معاهدة محتملة أمراً أساسياً لبناء الثقة فيما بين الأطراف، ولا سيما فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولحل قضية انعدام المساواة التي تثيرها دول أخرى شتى قبلت إنشاء نظم الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما سيتيح لجميع الأطراف أن تقف على قدم المساواة، مما سيجنب أضرار التنافس فيما يتعلق بتطوير برامج نووية مدنية.

ولعل أحد العناصر الأساسية لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار هو أن تضمن الدول الحائزة للأسلحة النووية بشكل لا لبس فيه أنها لن تستخدم أو تهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد أي بلد تخلى طواعية وقانوناً عن الخيار النووي.

وتؤمن بلادي بأن البيانات التي تصدر عن الدول الحائزة للأسلحة النووية المشار إليها في قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) تبدو في بعض الحالات جزئية ومشروطة وغير كافية.

ويأخذ القرار ذاته في الاعتبار "الاهتمام المشروع" للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأن "تتخذ [...] تدابير مناسبة أخرى لصون أمنها". ومن شأن صك ملزم قانوناً أن يتيح تحقيق هذه الأهداف.

ولعلكم تذكرون أن بلادي قدمت، في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومؤتمرات استعراضها، بصفة فردية كدولة طرف وكعضو في تحالف برنامج العمل الجديد، مقترحات لوضع بروتوكول أو اتفاق من شأنهما سد هذه الفجوة وترسيخ الالتزامات السياسية للدول الحائزة للأسلحة النووية بصورة قانونية.

وإن وفد بلادي لعل ثقة بأننا نستطيع معالجة هذه القضية والشواغل المشروعة لمن لا يمتلكون أسلحة نووية من بيننا.

وتعيد المكسيك تأكيد أهمية أن يكون استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، لأغراض سلمية حصراً ولفائدة جميع البلدان، بصرف النظر عن مستوى تطورها الاقتصادي أو العلمي. وعلاوة على ذلك، يجب القيام بذلك دون الإضرار بأمن أي دولة وفي مراعاة لنص وروح معاهدة عام ١٩٦٧ المتعلقة بهذه القضية.

ويساور المكسيك قلق خاص من أن أوجه التقدم العلمي والتكنولوجي التي أحرزت في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه ستجعل من الممكن نشر منظومات دفاعية مضادة للقذائف أو غيرها من المنظومات العسكرية التي يمكن أن تطلق سباق تسلح.

والنظام القانوني القائم غير كاف لضمان عدم تسليح الفضاء الخارجي ويحتاج إلى تعزيز عن طريق تدابير ترمي إلى زيادة الشفافية والثقة والأمن.

وسيوصل وفد المكسيك، تحت رئاستكم سيادة الرئيس، المشاركة الفاعلة والبناءة في عملنا.

والاتفاقات التي توصل إليها هذا المؤتمر في الماضي هي دليل على أنه يمكن، إن وجدت الإرادة السياسية، بلورة توافق آراء والمضي قدماً في مهمة بناء عالم خال من الأسلحة النووية الدقيقة.

ويجب علينا استعادة مصداقية مؤتمر نزع السلاح وأهميته، بوصفه المنتدى الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم سيادة السفير على بيانكم. وأعطي الكلمة الآن لسفير إسبانيا، السيد خيل كاتالينا.

السيد خيل كاتالينا (إسبانيا) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، يشرفني تناول الكلمة باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدين المرشحين للعضوية في الاتحاد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب؛ والبلدان المرشحة المحتملة ألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود وصربيا؛ إضافة إلى آيسلندا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا.

وبما أن هذه أول مرة أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي بداية أن أهنتكم على توليكم منصب أول رئيس لمؤتمر نزع السلاح خلال دورته لعام ٢٠١٠. وأود أن أؤكد لكم وللرؤساء الآخرين للمؤتمر عام ٢٠١٠ دعم الاتحاد الأوروبي الكامل لجهودكم في قيادة عمل هذا المؤتمر. وسيبب الاتحاد الأوروبي لاحقاً في كيفية الرد على الوضع الجديد المتعلق باعتماد جدول الأعمال.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن بالغ تقديره لنظام العمل القائم على الرئاسات الست. فقد ساهم هذا النظام مساهمة كبيرة في التقدم المحرز في عمل مؤتمر نزع السلاح. ويود الاتحاد

الأوروبي أن يرى استمرار هذا النموذج للتنسيق الوثيق والمتواصل فيما بين رؤساء الدورة السنوية.

وفي ٢٩ أيار/مايو من السنة الماضية، اتفق مؤتمر نزع السلاح أخيراً بتوافق الآراء على برنامج عمل، كما ورد في الوثيقة CD/1864. وكان هذا بمثابة انفراج حقيقي بعد ١٢ سنة من الجمود داخل المؤتمر. وبرنامج العمل هذا وثيقة شاملة ومتوازنة نتجت عن مشاورات مكثفة تحت القيادة المقتردة للرئاسة الجزائرية. وقد ساهمت الرئاسة الست لعام ٢٠٠٩ - فييت نام وزمبابوي والجزائر والأرجنتين وأستراليا والنمسا - في إنجاح اعتماد برنامج العمل وفي الجهود المكثفة المبذولة لتنفيذه. وقد رحب به المجتمع الدولي ترحيباً واسعاً بوصفه إشارة إلى أن مؤتمر نزع السلاح بصدد العودة في نهاية المطاف إلى العمل والمفاوضات الجادين.

واسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى على الأهمية التي يوليها الاتحاد الأوروبي لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد المتاح للمجتمع الدولي للتفاوض بشأن نزع السلاح. وقد دعم الاتحاد الأوروبي بفاعلية باعتماد الوثيقة CD/1864 ورحب به بحرارة ووقف على أهبة الاستعداد لانتهاز الزخم الذي ولده اعتمادها. ونأسف بصدق لتعذر ذلك. وسنعمل حالياً بفاعلية من أجل اعتماد برنامج عمل لعام ٢٠١٠، استناداً إلى توافق الآراء السياسي الذي توصل إليه عام ٢٠٠٩، ومن أجل تنفيذه دون إبطاء.

ويعطي الاتحاد الأوروبي أولوية واضحة للشروع الفوري، داخل مؤتمر نزع السلاح، في مفاوضات بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وإبرامها في أقرب الآجال استناداً إلى الوثيقة CD/1299 المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥ والولاية الواردة فيها، وعلى النحو المتفق عليه في الوثيقة CD/1864. وتعتبر هذه وسيلة لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار وتشكل أولوية جاهزة للتفاوض بشأنها. كما يبقى الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد للانخراط في مناقشة موضوعية بشأن البنود الأخرى المدرجة في الوثيقة CD/1864: الخطوات العملية لبذل جهود تدريجية ومنهجية بغية خفض الأسلحة النووية سعياً إلى بلوغ الهدف النهائي المتمثل في إزالة هذه الأسلحة، بما في ذلك التهج التي تُتبع بشأن الأعمال المستقبلية الممكنة ذات الطابع المتعدد الأطراف؛ وجميع القضايا المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؛ ووضع ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة لأسلحة نووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها؛ وكذا بشأن القضايا الأخرى المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

واستناداً إلى توافق الآراء السياسي الذي تم التوصل إليه خلال دورة عام ٢٠٠٩، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يشرع على وجه السرعة في المفاوضات والعمل الموضوعيين. ويمثل عام ٢٠١٠ فرصة جديدة للمؤتمر للقيام بمساهمة حقيقية في الجهود العالمية لترع السلاح

وعدم الانتشار. ويبقى الاتحاد الأوروبي ملتزماً بهذه المهمة ويتوقع التزاماً مشابهاً من جميع أعضاء المؤتمر. ولذلك يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الوفود إلى إبداء المرونة من أجل التوصل سريعاً إلى توافق آراء بشأن برنامج عمل عام ٢٠١٠.

ويتمنى الاتحاد الأوروبي النجاح للرؤساء الستة لعام ٢٠١٠: البرازيل وبلجيكا وبلغاريا وبنغلاديش وبيلاروس والكاميرون. وسنستمر، كما في السنة الماضية، في دعم جهودكم ونحن نعمل من أجل اعتماد برنامج العمل وتنفيذه قريباً.

وأخيراً، يود الاتحاد الأوروبي أن يذكرّ بتشبتنا طويل الأمد بتوسيع مؤتمر نزع السلاح، وبخاصة من أجل ضم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي لم تصبح بعد أعضاء في المؤتمر لكنها قدمت سلفاً طلبات العضوية الرسمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم سيادة السفير على بيانكم. وأعطي الكلمة الآن للسفير ميخائيل خفوستوف ممثل بيلاروس.

السيد خفوستوف (بيلاروس) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، بدايةً تضم مجموعة دول أوروبا الشرقية صوتها إليكم في الإعراب عن أخلص تعازيها وتعاطفها مع شعب هايتي فيما يتعلق بالزلزال المدمر الذي تسبب في آثار بالغة وأوقع عدداً صامداً من الضحايا في صفوف المدنيين وموظفي الأمم المتحدة. وثانياً، ترحب المجموعة بحرارة بكم رئيساً أول لمؤتمر نزع السلاح خلال دورة عام ٢٠١٠. وتشيد المجموعة بجهودكم الرامية إلى إجراء مشاورات خلال فترة ما بين الدورات وتدعم دعماً كاملاً النشاط الرامي إلى تنشيط عمل المؤتمر. وتود المجموعة، ثالثاً، أن تعرب عن تقديرها العميق للرؤساء الستة لعام ٢٠٠٩ على جهودهم التي لم تكل من أجل إحراز تقدم. وتأمل المجموعة في أن يساهم الرؤساء الستة لعام ٢٠١٠ مساهمة حقيقية في عمل المؤتمر. ورابعاً، تعرب المجموعة عن بالغ تقديرها للرسالة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة بالفيديو إلى مؤتمر نزع السلاح، والتي تبين دور المؤتمر بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد المعني بنزع السلاح في العالم. كما نقدر ملاحظات السيد أوردزونيكيدزه بصفته ممثلاً شخصياً للأمين العام.

وستقيم مجموعة دول أوروبا الشرقية الوضع الجديد المتصل بمداومات اليوم بشأن جدول الأعمال وستبت في كيفية التعامل معه.

وسأواصل بياني الآن بصفتي الوطنية. وبصفتي واحداً من الزملاء الرؤساء لعام ٢٠١٠، أنطلع إلى العمل بصورة بناءة معكم ومع جميع الرؤساء الآخرين خلال دورة عام ٢٠١٠. ولن نقدم حالياً بياناً شاملاً بشأن عمل المؤتمر، فهذا سيتم لاحقاً. وأنا واثق من أن المكتب غير الرسمي لرؤساء عام ٢٠١٠ الذي صمم من أجل تمكين قيادة المؤتمر من الاستمرارية سيؤدي تعاوناً فعالاً لكي يتقدم المؤتمر. بيد أننا نؤمن أن الاستثمار في أعمال المؤتمر ليس بالأمر المقصور على الرؤساء الستة وحدهم، وإنما يشمل أيضاً جميع الدول

الأطراف والتي ينبغي لها أن تبدي المرونة اللازمة في ظل روح بناءة لتعددية الأطراف، وذلك من أجل إيجاد أساس مقبول لتحقيق توافق آراء بشأن جدول الأعمال وبرنامج العمل. ويعرب وفد بلادي عن استعداده التام لمساعدتكم في تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم سيادة السفير على بيانكم. وأعطي الكلمة الآن لسلفي في رئاسة المؤتمر، السفير ستروهاال ممثل النمسا.

السيد ستروهاال (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم سيادة الرئيس، واسمحوا لي في البداية أن أهنيكم بجملة من توكيدكم مهمكم. وبما أننا كنا في مشاورات عن كثب خلال الأشهر الماضية، بصفتنا الرئيس المنتهية ولايته والرئيس المقبل، فهذا يجعلني أكثر ثقة في أنكم ستشرفون على استئناف عملنا بقدر أكبر من الالتزام والعناية والنجاح. وأؤكد لكم استمرار دعم وفد بلادي لكم ولزملائكم في مجموعة الرؤساء الستة خلال هذه السنة.

ونحن نؤيد تماماً البيان الذي أدلت به إسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي أن أضيف بعض الملاحظات التي يغلب عليها الطابع الشخصي فيما يتعلق باستئناف عملنا. لقد سبق أن قيل إن السنة الماضية دخلت التاريخ بوصفها سنة تحقيق انفراج في برنامج العمل، ولكن أيضاً كسنة لم تعرف عملاً موضوعياً بعد ذلك. وبصفتنا موفدين إلى مؤتمر نزع السلاح، يتمثل واجبنا المشترك في منع حدوث هذا من جديد والحيلولة دون انزلاق المؤتمر من جديد إلى وضع الجمود.

ولقد حددت في ملاحظاتي الختامية في دورة السنة الماضية بعض العناصر التي ثبتت فائدتها لعملنا. ودعوني أشير إليها بإيجاز: أولاً، التعاون الوثيق فيما بين الرؤساء الستة؛ وثانياً، المشاورات التفاعلية والشفافة فيما بين جميع الوفود، وهو ما يشكل تديراً من تدابير بناء الثقة؛ وثالثاً، زيادة إشراك المجتمع المدني وتفاعل أقوى معه - الخبراء والمنظمات غير الحكومية وكذا وسائط الإعلام. وفي هذا السياق، نعرب عن تقديرنا ودعمنا بكل تأكيد للاقتراح الذي قدمه للتو زميلي الكندي. ونأمل في أن تستمر هذه العناصر في توجيه عملنا هذه السنة أيضاً.

ونحن مقتنعون ليس فقط بضرورة الحفاظ على زخم المؤتمر وتعزيزه ليرقى إلى آمال الجمعية العامة ومجلس الأمن، وإنما أيضاً، وهو الأهم، بضرورة أن يحقق المؤتمر الآمال التي أنشأتها البيئة السياسية الأوسع نطاقاً التي فرغ للتو من تلخيصها بشكل مقنع زميلي من المكسيك. ولذلك، نتطلع إلى أن يعتمد المؤتمر - وينفذ - برنامج عمل يستند إلى توافق آراء ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩. وفي غضون ذلك، سيكون من دواعي تقدير وفد بلادي الشروع في عمل موضوعي منظم حول القضايا الأساسية لجدول أعمالنا، كما هو وارد في الوثيقة CD/1864.

وختاماً، أود أن أعرب عن تمنياتي بالنجاح للتراسات الست لهذه السنة - وهي البرازيل وبلجيكا وبلغاريا وبنغلاديش وبيلاروس والكاميرون.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم، السفير ستروهال، على بيانكم. وأعطي الكلمة الآن لسفير الصين.

السيد وانغ كون (الصين) (تكلم بالصينية): سيادة الرئيس، يهنتكم الوفد الصيني على اضطلاعكم بواجباتكم كأول رئيس لمؤتمر نزع السلاح خلال دورة عام ٢٠١٠. وبالرغم من أن هذا هو أول يوم لكم بصفتكم رئيساً، لاحظنا أنكم وفريقكم قد عملتم سلفاً عملاً دؤوباً من أجل إجراء مفاوضات غير رسمية مفتوحة وشفافة وضمان علاقات سلسة فيما بين جميع الأطراف والمضي بالمؤتمر قدماً. ونعرب عن تقديرنا الكبير لهذا كما أننا على ثقة بأن المؤتمر سيحرز، تحت قيادتكم المتميزة، تقدماً إيجابياً خلال السنة المقبلة. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر الرئيس المنتهية ولايته، سفير النمسا المرموق، على العمل الكبير الذي قام به خلال الدورة الماضية. وفي الوقت نفسه، نرحب بزملائنا الجدد من إسبانيا واندونيسيا وآيرلندا وسري لانكا وسلوفاكيا والمكسيك ومنغوليا؛ ونؤمن بأنهم سيمدون المؤتمر بطاقة وتفاؤل جديدين.

وفي الوقت الحاضر، تبدو العملية المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح ومكافحة الانتشار بصدد الانتعاش، كما يتزايد إلحاح جدول الأعمال المتعدد الأطراف لتحديد الأسلحة. وإضافة إلى مؤتمر قمة الأمن النووي والمؤتمر الاستعراضي الثامن لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تمضي عمليتنا الاستعراض والتفاوض متعدد الأطراف قدماً في مجالات الأسلحة البيولوجية والكيميائية والتقليدية أيضاً. وتؤمن الصين أن الدول، بتقيدها المستمر بتعددية أطراف تتمركز حول الأمم المتحدة وبمراجعتها لمفهوم البحث عن الأمن عن طريق التعاون وبحلها القضايا ذات الصلة عن طريق الحوار والتنسيق كأطراف متساوية من البداية حتى النهاية، ستقوي وتعزز النظام المتعدد الأطراف الحالي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، وتنشئ بيئة أمنية دولية وإقليمية متناغمة ومستقرة، وتعزز السلم العالمي للجميع.

وخلال السنة الماضية، انتهى المؤتمر من برنامج عمل وأحرز بعض التقدم، وهو ما رحب به المجتمع الدولي قاطبة. وتثني الصين على العمل الذي أنجزته جميع الدول الأعضاء في المؤتمر لتحقيق ذلك. ومهمتنا المقبلة هي إيجاد السبل لصون هذا الزخم وتحفيز المؤتمر للشروع في عمله الموضوعي في جميع المجالات في أقرب وقت ممكن. وبالرغم من أن عقبات عديدة تقف ولا شك في طريق تحقيق هذا الهدف، تؤمن الصين أنه إذا احترمت جميع الأعضاء شواغل بعضهم البعض وتعاملوا مع بعضهم بصدق وعلى قدم المساواة، يمكن يقيناً تجاوز الصعوبات التي تواجهنا عن طريق تشاور حكومي دولي مفتوح وشفاف، وسيلي ذلك الشروع في عملنا الموضوعي في الوقت المناسب. وتؤيد الصين توصل المؤتمر إلى برنامج عمل

عن طريق توافق الآراء داخل مشاورات تعقد في أقرب وقت ممكن، والشروع في عملنا الموضوعي في جميع المجالات. وسنواصل التشاور والتعاون مع جميع الأطراف بصورة بناءة، وسنعمل على تحقيق الأهداف المشار إليها آنفاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيادة السفير. وأعطي الكلمة الآن للسفير دجاني، ممثل إندونيسيا.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم سيادة الرئيس، واسمحوا لي بدايةً أن أهنيكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. لقد تابعت بعناية دوركم الفاعل وإصراركم على انطلاق أنشطة المؤتمر، وهو ما أعطانا إحساساً بالتفاؤل وزاد أملنا بأننا قادرون على المضي قدماً في عملنا في الأسابيع والشهور المقبلة. ولا شك أننا نعتمد عليكم وعلى باقي رؤساء عام ٢٠١٠ وعلى تجربتكم الدبلوماسية الثرية لإحراز تقدم. وأود، في هذا المقام، أيضاً أن أعرب عن تقديرنا العميق للسفير كريستيان ستروهال والرؤساء السابقين لتفانيهم وجهودهم الرامية إلى المضي قدماً وإحراز تقدم.

لقد نجحنا السنة الماضية في اعتماد برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، ونأمل في أن نفعل الأمر نفسه هذه السنة، بل وأن نزيد من التقدم فيه على أرض الواقع. وباعتمادنا لبرنامج العمل ولطرائق تنفيذه، سنكون قادرين على الدفع بمساعينا المشتركة إلى مستويات أرفع فيما يتعلق بالشروع في العمل الموضوعي بعد أكثر من عقد من الجمود. ويعني استمرار الجمود في المؤتمر عدم إدراك أبعاد البيئة الدولية الراهنة ذات الظروف المواتية، والدعوة التي وجهها المجتمع الدولي عن طريق الجمعية العامة ومجلس الأمن. ومن المؤكد أن هذا لا يخدم هدف تعزيز أمننا الجماعي.

وقد أصبح مؤتمر نزع السلاح مع مرور السنين حبيس نقاش إجرائي. ويتبين هذا بوضوح من الآراء المختلفة المعرب عنها بشأن ما إذا كان يتعين الشروع في مفاوضات بشأن قضية أساسية واحدة في البداية أو إجراء مفاوضات متوازية بشأن القضايا الأساسية الأربع برمتها. كما تكررت الشروط المسبقة في الماضي فيما يتعلق بقضايا بعينها، كما في حالة المفاوضات المتعلقة بمعاهدة بشأن المواد الانشطارية من حيث تضمينها أو عدم تضمينها قضية التحقق. وبصرف النظر عما مضى من تاريخ، حصلنا على برنامج عمل السنة الماضية. ونحتاج إلى استمرار هذا الزخم.

وأود أن أؤكد موقف إندونيسيا الذي يتطلع إلى أن يرى إحراز تقدم في هذه القضايا ضمن اختصاص مؤتمر نزع السلاح. ولكن وفقاً لما ذكره الأمين العام، وتماشياً مع جهودنا في مجال نزع السلاح، فإن موعد مؤتمر أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ يقترب. ومن المؤكد أن مؤتمر نزع السلاح يمكنه بدوره أن يقدم زخماً لذلك المؤتمر الاستعراضي. وثمة إشارة قوية إلى أن المؤتمر الاستعراضي سيخصص

معظم وقته للمداولات الموضوعية، بما أن القضايا الإجرائية قد بت فيها في الاجتماع الأخير للجنة التحضيرية.

ويتوقع أن يستفيد المؤتمر الاستعراضي من الاتفاقات السابقة، وتحديدًا، من اتفاقي عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ وما بعدهما، لكي يضع تدابير متوازنة وعملية للدفع قدماً بالأركان الثلاثة: نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. كما يتوقع من المؤتمر الاستعراضي أن يقدم نتائج ملموسة لجهود نزع السلاح العالمية وأن يوفر مزيداً من الزخم لعملنا في مؤتمر نزع السلاح والعكس بالعكس.

وأود أن أشدد على أن تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية سيبقى من أولى الأولويات على جدول أعمالنا. وكلما طال احتفاظنا بهذه الأسلحة، طال تعريض أنفسنا لإمكانية استعمالها أو التهديد باستعمالها، وزاد احتمال تعرضنا للخطر لأسباب شتى - من بينها الاستعمال العرضي والأعمال الإرهابية.

وتحتاج إندونيسيا، بصفتها دولة غير حائزة لأسلحة نووية، إلى ضمانة من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. وفي هذا السياق يأتي تأييد وفد بلدي للمبادرة التي قمتم بها بصفتمكم رئيساً لإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى مساره. وإننا نعتز بالدور الذي تقومون به في تيسير المشاورات غير الرسمية وإجرائها ونشيد به. وإني لأتطلع بقوة إلى وقت تكمل فيه هذه الجهود بنتائج مثمرة.

وختاماً، أود أن أؤكد أننا نتوقع أنه سيلزم أعمال المؤتمر في المستقبل أن تفسح المجال لمشاركة المنظمات غير الحكومية التي يتوقع منها أن تقدم آراءها وأفكارها غير المعلبة التي يمكن أن تساعدنا في الإفلات من هذا المأزق الذي طال أمده. وربما كان مؤتمر نزع السلاح الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة التي لا تزال تستبعد المنظمات غير الحكومية من معظم أعمالها. ومن المؤكد أن مشاركتها ستكون موضع تقدير.

وأود أن أحتّم بتأكيد دعم وفد بلدي الكامل لجهودكم، واستعداده للتعاون الوثيق مع الرئاسة والدول الأعضاء الأخرى في التحرك نحو توافق في الآراء. ونحن نرى أن المخاطرة كبيرة وأن المأزق ليس خياراً. إن سنة ٢٠١٠ هي سنة النمر في التقويم الصيني: وآمل أن نكون بقوة النمر وندفع بالقضية قدماً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم سيادة السفير على بيلانكم، وإن لم أكن متيقناً مما إذا كنا نستطيع جميعاً أن نكون نموراً. ومن المؤكد أننا نأمل جميعاً في أن نحز تقدماً حقيقياً داخل المؤتمر.

وبهذا تنتهي قائمة من طلبوا التكلم في الجلسة العامة. هل هناك من يريد أخذ الكلمة؟ أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة.

السيدة أدامسون (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): سيادة الرئيس، إننا نتطلع إلى العمل معكم.

وإنني أنعي هنا، مثل الكثيرين، زملائنا الأعضاء من منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة في حالتي أنا السيد لويس كارلوس دا كوستا، النائب الرئيسي للممثل الخاص للأمين العام في هاييتي، السيد هادي العنابي، والكثيرون غيرهما فضلاً عن الأرواح العديدة التي فقدت في هاييتي. لقد حظيت بشرف العمل مع هؤلاء الأشخاص، وبخاصة هادي ولويس، وما ميز عملهما دوماً هو قدرتهما على تلمس طريقهما عبر المشاكل المستعصية. ولذلك آمل في أن نستمر في التقدم بهذه الروح حتى ونحن ننعيمهم.

على أنني أود أن احتتم هذا النعي بلمحة إيجابية. فقد أشار العديد من الوفود إلى أهمية المجتمع المدني، وأدرك أن هذا آخر أسبوع لعمل السيدة سوسي شنايدر من الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية معنا هنا في جنيف، ولذلك لم أشأ أن أترك هذه اللحظة تفوتني دون أن أشكرها على ما أولتنا من رعاية ساهرة وعلى تقديم العون لنا من خلال كل ما تقوم به من عمل عبر "مشروع بلوغ الإرادة الحاسمة"، وأعرب لها ولزملائها عن عظيم شكري. ونحن نتطلع إلى العمل مع خليفاتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة المملكة المتحدة، لكن عليّ أن أقول إننا لسنا محط رعاية السيدة شنايدر وحدها فعيون العالم برمته علينا. هل ثمة من يريد أخذ الكلمة؟ لا يبدو أن الأمر كذلك.

وقبل أن أحتتم جلسة اليوم، أود أن أبلغكم بأننا سنخطط مؤقتاً لجلسة غير رسمية للمؤتمر صباح الثلاثاء، ٢١ كانون الثاني/يناير، الساعة ١٠/٠٠ لمناقشة مشروع جدول الأعمال. ويرجى الاطلاع على الإعلان الرسمي الذي سيرسل إليكم. وسترسل الأمانة كذلك دعواتنا إلى مشاورات رئاسية ستعقد غداً بعد الظهر. كما سأجري مشاورات مع باقي رؤساء دورة عام ٢٠١٠ قبل ذلك.

وبهذا نختتم عملنا اليوم. وأعلن رفع الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠